

رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر

Digitization of the tax system and its role in supporting fiscal control in Algeria

قوادري محمد

مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، الجزائر

mohammed.kouadri@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/25

تاريخ القبول: 2022/10/16

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره تحسين أداء الرقابة الجبائية، حيث تطرقنا إلى مفهوم الرقمنة ومدى استخدامه في النظام الجبائي الجزائري، كما تطرقنا إلى الرقابة الجبائية ودور الرقمنة في الحد من ظاهرتي التهرب والغش الضريبيين، بحيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلنا إلى بداية التوجه إلى رقمنة النظام الضريبي في الجزائر من خلال اطلاق نظام المعلومات الجبائي "جبائتك" وهو نظام معلوماتي إلكتروني مستحدث تم تبنيه بداية من سنة 2017 أصبح قيد التطبيق على مستوى مديرية كبريات المؤسسات وبعض المديرات كمرحلة أولى قبل التعميم الشامل، كما توصلنا إلى أن عملية تبني نظام "جبائتك" كانت مرتكزة على عمليات التصريحات الجبائية وعمليات التحصيل الجبائي فقط دون التطرق إلى محور الرقابة الجبائية، وهذا ما أدى إلى عدم تفعيل أداء الرقابة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، النظام الضريبي، رقمنة الإدارة الضريبية، الرقابة الجبائية، نظام المعلومات الجبائي.

تصنيف JEL: H21، M42، P40

Abstract:

This article aims to shed light on the digitization of the tax system and its role in improving the performance of fiscal control, we touched on the concept of digitization and the extent of its use in the Algerian fiscal system, we also touched on fiscal control and the role of digitization in reducing the phenomena of tax evasion and fraud, so that we used the descriptive analytical approach.

We have reached the beginning of the trend to digitize the tax system in Algeria through the launch of the tax information system "Jibayatic", which is an updated electronic information system that was adopted starting in the year 2017, and it has been implemented at the level of the directorate of major institutions and some directorates as a first stage before the comprehensive generalization. That the process of adopting the "Jibayatic" system was based on the processes of tax declarations and tax collection processes only, without addressing the axis of tax control, and this is what led to the failure to activate the performance of the tax control.

Key Words : Digitization, tax system, digitization of tax administration, fiscal control, tax information system.

JEL Classification: H21, M42, P40.

1. المقدمة:

باعتبار أن الضرائب أحد أبرز أدوات السياسة الإقتصادية الكلية، فإن رقمنة النظام الضريبي تلعب دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام . وتعتبر الرقمنة الضريبية وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات الإضافية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب، ومن خلال رقمنة النظام الضريبي وتحديثه تسهل عملية الرقابة الجبائية بحيث يتيح هذا التحديث دقة عالية لمختلف المعلومات الجبائية المرقمنة مما يسهل عمل الإدارة والمدقق معا.

وتماشيا مع هذه التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا والإتصال في العالم، سعت الجزائر إلى عصنة الإدارات العمومية ومن بينها الإدارة الضريبية، حيث استحدثت نظم معلوماتية جبائية تساهم في رقمنة النظام الجبائي الجزائري وذلك بتبني نظام "جبايتك" من أجل تسهيل عمليات التصريح والتحصيل الجبائي وتفعيل أداء الرقابة الجبائية.

1.1. الإشكالية الدراسة: مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ستساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية؟ وللإجابة على إشكالية الدراسة يجب الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:
- ما المقصود برقمنة النظام الضريبي؟
- ما هو واقع الرقمنة في النظام الضريبي الجزائري؟
- ما هو أثر رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات السابقة نقتح الفرضيات التالية:

- رقمنة النظام الضريبي يؤدي إلى عصنة وربط الإدارة الضريبية بالتكنولوجيات الحديثة.
- النظام الضريبي الجزائري غير مؤهل لتطبيق الرقمنة.
- تؤدي رقمنة النظام الضريبي إلى تسهيل عملية الرقابة الجبائية.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- مفهوم الرقمنة وكيفية استخدامها في النظام الضريبي؛
- التركيز على النظم المعلوماتية الحديثة المطبقة في إطار إصلاح النظام الجبائي الجزائري؛
- الوقف على انعكاسات رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية.

4.1. المنهج العلمي المتبع: للإجابة على الإشكالية المطروحة نستخدم المنهجين الوصفي والتحليلي:

- المنهج الوصفي: لمعالجة موضوع رقمنة النظام الضريبي كتوجه حديث لعصنة الإدارة الضريبية.
- المنج التحليلي: يسعدنا في تحليل الموضوع في شكله النظري وإعطاء صورة واضحة للرقمنة وانعكاساتها على النظام الضريبي والرقابة الجبائية.

2. الإطار النظري لرقمنة النظام الضريبي:

تعد الرقمنة من أبرز التوجهات الأساسية في العصر الحالي لما لها تأثير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أجل تحسين جودة الخدمات المختلفة ودعم وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجي . وقد اكتسحت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات وباتت حلم العديد من الدول في إدخالها والعمل بها وذلك لامتيازها بالعديد من العوامل التي أعطتها حصة النجاح و خاصة نجاحها في تحسين النظام الضريبي، فرقمنة النظام الضريبي تساهم بشكل أو بآخر في زيادة الفعالية والكفاءة عن طريق ضبط المصالح الضريبية بأقل جهد ووقت ممكن.

1.2. مفهوم الرقمنة:

تتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح "الرقمنة" وذلك وفقا للسياق الذي تستخدم فيه :

فتعرف الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي (حميدوش علي، 2020، صفحة 44).

كما نجد أن الرقمنة عبارة عن عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات لمدة أطول، وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين في العالم (نصيرة، 2021، صفحة 1034) .

وتعد الرقمنة أو التحويل الرقمي Digitization هي عملية تحويل بيانات إلى شكل رقمي وذلك من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني، وفي سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور (سواء كانت فوتوغرافية أو خرائط) إلى إشارات ثنائية binary signals باستخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي scanning التي تسمح بعرض النتيجة على شاشة الحاسب (رحاب فايز احمد سيد، 2020، صفحة 17).

ومن جهة أخرى تعتبر الرقمنة عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الابتكار للمنتجات والخدمات، وكذا طرق التسيير والتسويق مع توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء استراتيجية رقمية والتي لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تقييم للإمكانيات الرقمية ودراسة لمتطلبات الإستثمار الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود إرادة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي. (بن سعيد لخضر، 2022، صفحة 335)

مما سبق، يمكن استخلاص أن الرقمنة هي عملية تحويل بيانات إلى شكل رقمي تتم معالجتها بواسطة الحاسوب المرتبط بالماسح الذي يحفظ المعلومات سواء كانت صورة أو صوت أو نص مكتوب .

وتساهم عملية الرقمنة في تحقيق الخصائص التالية: (بطاط، 2021، الصفحات 126-127)

- الحفظ: تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لمجموعة من المخاطر؛
- التخزين: فعملية التحويل الرقمي تمنح مساحة أكبر للتخزين حيث يمكن للقرص المضغوط تخزين آلاف الصفحات ؛
- الاقتسام (المشاركة): حيث أتاحت الرقمنة للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه وذلك عبر شبكة الانترنت؛

- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام : تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث انه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى شكل رقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدل عدة دقائق أو ساعات؛
- سهولة التوصيل : حيث يتم توصيل المعلومات للمستفيد دون تدخل البشري والريح المادي من خلال بيع منتج رقمي سواء على أقراص مليزرة، أو إتاحتها على شبكة بهدف تغطية التكاليف لضمان استمرار العمليات

2.2. متطلبات الرقمنة:

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود أطراف كثيرة تأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ننسى الإطار القانوني وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة الشروط يمكن إيجازها فيما يلي: (حميدوش علي، 2020، صفحة 47)

1.2.2. المتطلبات القانونية:

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل.

2.2.2. المتطلبات التنظيمية والإدارية:

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهيكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها .

3.2.2. المتطلبات التقنية:

ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت؛
- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها؛
- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية.

3.2. أثر الرقمنة على النظام الضريبي:

1.3.2. رقمنة الإدارة الضريبية:

في هذا الإطار باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة إلكترونية على وجه الخصوص فيما يلي: (وشان أحمد، 2017، الصفحات 70-71)

- تعميم تقنية الربط عن بعد بالانترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه؛
- انشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية، قوانين مجلات..... إلخ وللتفاعل مع مستخدمي الأنترنت ونقل انشغالهم؛

- اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب التقييم من طرف المكلف بالضريبة عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف والحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الإلكتروني؛
- وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية اکتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الأنترنت عبر موقع جبايتك الذي احدث لهذا الغرض؛
- اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الأنترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به، ويهدف المشرع من وراء ذلك إلى إضفاء الطابع الغير مادي لمستخرج الجدول الضريبي؛
- التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني في إطار الاستراتيجية الجديدة للفحص التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الفحص وتكييفه مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية واعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية.

2.3.2. علاقة الرقمنة بدافع الضرائب :

وتهدف إلى تسهيل العلاقات بين الإدارة ومستخدميها، ويعد إلغاء الطابع المادي للإجراءات الضريبية أحد هذه الإجراءات لتبسيط الإجراءات في المديرية العامة للضرائب وتتجلى هذه العلاقة في تبسيط الإجراءات يعني ضمناً تسهيل لغة الإدارة من ناحية، ومن ناحية أخرى تستخدم القرارات الضريبية أحياناً مصطلحات فنية غير واضحة لدافع الضرائب ولتبسيط اللغة في النماذج الإدارية انتقلت المديرية العامة للضرائب إلى اختيار النماذج من أجل إعادة كتابة المحتوى بشكل أكثر وضوحاً من قبل لجنة مخصصة لهذه المهمة، بالإضافة إلى وجود معجم مالي على البوابة تم نشره على الصفحة الرئيسية لبوابة المديرية العامة للضرائب من أجل تسهيل الوصول لهذه الوثائق.

3. واقع رقمنة النظام الضريبي في الجزائر

لقد أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي شهدتها العالم على كافة نواحي الحياة وأسفرت على تحقيق العديد من المكاسب على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية، كما انعكست كذلك على أداء آليات العمل وأداء السياسات الإقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية، وامتداداً لهذه التحولات اتجهت العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وإنفاقها، واستطاعت بذلك أن تحقق وفورات مالية كبيرة بما يحقق أهداف السياسات المالية.

ومن أجل إدراج الرقمنة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية بدأت المديرية العامة للضرائب إلى وضع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة تساهم في ذلك نذكرها منها:

1.3. النظام المعلوماتي الجبائي SAP:

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، لذا تمت الإستعانة بمكتب استشارة أجنبي لإطلاق مشروع جديد من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للإحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة من جهة وبالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب من جهة أخرى وفي الأخير تم توظيف متعامل إسباني (اندراسيتماس) قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي يتكون من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان . ([/https://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz))

1.1.3. تعريف النظام المعلوماتي الجبائي SAP:

هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، وتمت برمجته بأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها.

2.1.3. تنظيم مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP:

تم تنظيمه في عدة ورشات تتمثل فيما يلي:

(1) ورشة الإندماج الوظيفي وتشكل من سبعة مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية

الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط:

- المجموعة الأولى استقبال المكلف بالضريبة،

- المجموعة الثانية تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة،

- المجموعة الثالثة الوعاء والتصفية،

- المجموعة الرابعة التحصيل وقبض الضريبة،

- المجموعة الخامسة الرقابة الجبائية،

- المجموعة السادسة المنازعات،

- المجموعة السابعة الإشراف؛

(2) ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات؛

(3) ورشة الواجبات؛

(4) ورشة الهندسة والهندسة التقنية؛

(5) ورشة الإيرادات / التوزيع؛

(6) ورشة التكوين؛

(7) خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

3.1.3. أهداف مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP :

توجد أهداف عديدة نذكر أهمها:

- تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي تتوفر عليها هؤلاء؛
- اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم؛

- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والإجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية؛
- إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

4.1.3. النتائج المنتظرة من النظام المعلوماتي SAP:

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان؛
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي؛
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة؛
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛
- محاربة الإقتصاد الموازي وغير القانوني؛
- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة.

2.3. نظام المعلومات الجبائي جبايتك: 'Jibaya'tic'

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، وقد تم أولاً اقتراح خدمات بوابة "جبايتك" على المؤسسات التابعة لمركز الضرائب وسيتم تعميمه تدريجياً ليشمل مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب الأخرى وكذا مديرية كبريات المؤسسات .

1.2.3. تعريف نظام المعلومات الجبائي "جبايتك":

حسب بلاغ وزارة المتاية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها الإلكتروني "تنهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعداً يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري إنجازه (JIBAYA'TIC) جبايتك".

وأصل مصطلح (JIBAYA'TIC) هو لفظ كلمة (جباية) باللغة العربية و(TIC) الموافقة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وبالجمع بين الإسمين المختصرين ويبقى المستعمل المحرك الرئيسي باعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة، وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له. ويركز هذا النظام على لا مادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها، وتطوير فرص جديدة في

جمع المعلومات الجبائية وتسهيل تداولها، وبذلك يعد نظام المعلومات جبايتك من أهم تكنولوجيات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية. (<https://www.mfdgi.gov.dz>، صفحة 06)

وبالتالي تعتبر "جبايتك" البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، حيث تقدم خدمات الإقرار الضريبي عن بعد وتتيح هذه الخدمة لدافعي الضرائب الفرصة لتصفية مسؤوليتهم الضريبية عبر الأنترنت وبدء عملية دفع مناسبة عن طريق التحويل عبر النظام المصرفي للدفع الجماعي، ويجب أن يكون الإعلان عبر الأنترنت مصحوبا بإصدار أمر التحويل المرتبط على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة.

2.2.3. مزايا النظام المعلوماتي جبايتك:

تتمثل في عدة نقاط فيما يخص الإدارة وفيما يخص المكلفين بالضريبة يمكن تلخيصها فيما يلي: (<https://www.mfdgi.gov.dz>، صفحة 07)

أولا/ فيما يخص الإدارة:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة ويعني عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

ثانيا/ فيما يخص المكلفين بالضريبة:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
- الولوج إلى إستمارته التصريحية المودعة والإطلاع عليها؛
- الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه ورسومه؛
- الإطلاع على دينه الجبائي الكلي؛
- طلب الشهادات الجبائية؛
- تقديم طعون (طعون ولائية ، تخفيض مشروط وغيرها)؛
- طلب امتيازات جبائية.

4. عموميات حول الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية هي أمر لا بد منه في أي نظام وأي مجتمع كان فهي تعتبر الرادع لكل ما يحاول المساس بخزينة الدولة ضررا، سواء من انحرافات أو ممارسات تؤثر سلبا على أمن خزينة الدولة، فتحرص الرقابة على تنفيذ كل القوانين الجبائية وتحقيق ودقة عاليين، فالنظام الذي لا تتوفر فيه رقابة جبائية صحيحة وشاملة يعتبر نظاما فاشلا وغير موثوق فيه لعدم تمتعه بمصداقية كاملة.

1.4. مفهوم الرقابة الجبائية:

الرقابة هي الإشراف على الفحص والمراجعة وهي عبارة عن جهد منظم لوضع معايير الأداء مع أهداف التخطيط لتصميم نظم معلومات تغذية عكسية لمقارنة الإنجاز الفعلي للمعايير المحددة مسبقا. والرقابة بشكل عام هي وظيفة من الوظائف الإدارية التي وضعت للتأكد من أن ما تم انجازه من أنشطة ومهام وأهداف هو بالضبط ما كان يجب أن يتم، بما في ذلك تحديد الانحرافات وتشخيصها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

أما الرقابة الجبائية فهي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تستعملها الإدارة الجبائية للتأكد من مصداقية البيانات والتصريحات المكتتبه من طرف المكلف، من خلال اعتمادها على حق الرقابة والتحقيق بموجب القانون. (أمنة، 2018، صفحة 72)

وتعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة الأكثر نجاعة للكشف على موطن الغش والتهرب الضريبي حيث تعرف بأنها السلطة الممنوحة للإدارة الجبائية لأجل متابعة ومراقبة مدى التزام المكلف بالضريبة بالنظام الجبائي والضريبي السائد للبلاد بهدف التقليل ومحاولة الحد من التهرب الضريبي والمحافظة على موارد الخزينة العمومية وكذلك تحقيق العدالة الإجتماعية بين المكلفين بالضريبة.

2.4. أسباب وأهداف الرقابة الجبائية :

يوجد العديد من الأسباب والدوافع التي أدت إلى ضرورة وجود نظام جبائي محكم لمراقبة التصريحات والكشوف المالية المقدمة من قبل المكلفين للتأكد من مدى صحة وصدق ما تم التصريح به، كما تسعى السلطات الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يتم على أساسها القيام بعملية الرقابة الجبائية.

1.2.4. أسباب الرقابة الجبائية :

إن أسباب الرقابة الجبائية عديدة ومتنوعة، حيث أن أي موقف يمكن أن يؤدي إلى الرقابة من قبل الإدارة ومن الحالات الشائعة والتي تؤدي بالضرورة إلى وجوب تنفيذ الرقابة الجبائية ما يلي:

أ/ حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله: بما أن الأنظمة الجبائية الحديثة أنظمة تصريحية تسمح للمكلف بالتصريح بمداخيله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومداخيله للإدارة الجبائية باعتبارها أساس لتحديد الوعاء الضريبي ويفترض أنها صحيحة ما لم يثبت العكس وللتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائية لمراقبة هذه التصريحات كالتأكد من صحتها ومراقبة مطابقتها لما هو موجود في الحقيقة. (ساعد، 2015، صفحة 08)

ب/ محاربة التهرب الضريبي: يسعى بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب من دفعها عن طريق التحايل بشتى الطرق المختلفة، بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها كصعوبة قياسها، لذلك دعت الضرورة إلى وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي.

ج/ محاربة الغش الضريبي: تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تسعى الإدارة من ورائها إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة الغش الضريبي أو التخفيض من حدته، فالرقابة تعتبر وسيلة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في اقتراحات المكلفين، وإرساء مبدأ أساسي للقطاعات.

2.2.4. أهداف الرقابة الجبائية:

تهدف الرقابة الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

أ/ الهدف القانوني: يتمثل في مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين بالقوانين والأنظمة وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب الضريبي من دفع مستحقاتهم الجبائية.

ب/ الهدف الإداري: تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها، والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية كالأداء والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية: (أوسير، 2015، صفحة 202)

- تساعد الرقابة الجبائية إلى التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، مما يساعد الإدارة الجبائية على إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- تحديد الانحرافات ككشف الأخطاء وهذا يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإمام بأسبابها كتحقيق الأثر المالي، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك؛
- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.

ج/ الهدف المالي والاقتصادي: حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب كالسرقة أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الإقتصادية للمجتمع إذ أن الأهداف الإقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الإقتصاد والجبائية.

د/ الهدف الإجتماعي: يتمثل في محاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع، وتحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا

5. أثر رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية :

تعد عملية الرقابة الجبائية باستخدام نظام الرقمنة من بين المشاريع التي اعتمدها الإدارة الجبائية، إلا أن المديرية العامة للضرائب والمراكز التابعة لها لم تكتمل كليا عملية إدماج محور الرقابة الجبائية ضمن نظام المعلومات الجبائي "جبائتك"، إذ لا يزال المحققين الجبائيين لدى مديريات الضرائب يعتمدون على الطريقة الكلاسيكية في عملية الرقابة الجبائية بما في ذلك التحقيق المحاسبي .

1.5. دراسة حالة ملف خاضع للتحقيق المحاسبي:

في حالة استخدام نظام جبايتك في الرقابة الجبائية لدراسة ملف خضع للتحقيق المحاسبي فستتم الخطوات

الآتية: (شرواطي، 2022، الصفحات 400-405)

1.1.5. بداية التحقيق المحاسبي:

يتم ارسال الإشعار بالتحقيق مع تسجيل وتوثيق الإشعار إلكترونيا في حساب المكلف على منصة جبايتك مع نسخ الإشعار برد المكلف بـ"تم الإستلام" ضمن حساب المكلف، هذا الأمر يسمح بالتأكد بأن المكلف قد استلم الإشعار بطريقة آمنة مع تحديد تاريخ ووقت الإستلام، وهذا بخلاف الطريقة الكلاسيكية التي لا تسجل هذه الوثائق ضمن نظام المعلومات.

2.1.5. الفحص المحاسبي:

في هذه المرحلة يقوم المحققون بنسخ محضر المعاينة الخاص بالموجودات الخاصة بالمكلف بتاريخ المعاينة وإدراجه ضمن الحساب الإلكتروني للمكلف مع تسجيل جميع الملاحظات الخاصة بالمعاينة.

3.1.5. إعداد الإشعار بالتبليغ الأولي لنتائج الفحص المحاسبي:

بعد الإنتهاء من مختلف المراحل الأولية للفحص ومراجعة الملفات الجبائية والمحاسبية من الناحية الشكلية والقانونية المعمول بها، يتم تحري الإشعار بالتبليغ الأولي على أساس المعلومات من التصريحات الجبائية للمكلف والتي يجب أن تكون موجودة ضمن نظام جبايتك، إضافة إلى تصريحات الموردين والزبائن التي يتم جمعها أيضا من نظام جبايتك (بحكم أن الموردين والزبائن يقومون بالتصريح في نظام جبايتك)، وعلى هذا الأساس يقوم المحقق بنسخ الإشعار بالتبليغ الأولي لنتائج الفحص المحاسبي وإدراجه ضمن حساب المكلف على منصة جبايتك، كما يقوم بنسخه وإدراجه في حساب المكلف مع الإشعار بالإستلام من المكلف.

وهذا على غرار الطريقة الكلاسيكية التي يتم فيها إعداد الإشعار بالتبليغ الأولي وتسليمه يكون يد بيد مع المكلف وهذا يتطلب وقتا أطول كذلك.

4.1.5. دراسة رد المكلف وإجراءات نهاية التحقيق:

في هذه الخطوة يقوم المحقق بتسجيل كل المعلومات المتعلقة برد المكلف والتبريرات المتوصل إليها ضمن حساب

المكلف على منصة جبايتك.

5.1.5. التبليغ النهائي:

في هذه الخطوة يقوم المحقق بتحرير التقرير النهائي للمكلف والذي يتضمن طريقة حساب مختلف الضرائب والرسوم مع غرامات التأخير، ثم إدراجه في الحساب الإلكتروني للمكلف على منصة جبايتك مع نسخ وإدراج التقرير الخاص بالإشعار بالإستلام من طرف المكلف ضمن حساب المكلف أيضا.

وفي الأخير يقوم نظام جبايتك بإعداد الورد الفردي آليا بعد تحرير وتسجيل التقرير النهائي للتحقيق المحاسبي

يبين فيه قيمة الدين الجبائي الواجب دفع تجاه مديرية الضرائب.

2.5. آثار تعميم الرقمنة في القطاعات المالية:

من أجل الإقلاع بالنمو الإقتصادي في الجزائر يجب رقمنة القطاع المالي باعتباره المحور الرئيسي في القطاع الاقتصادي، فمختلف المديرات التابعة لوزارة المالية كمديرية الضرائب ومديرية الجمارك، المديرية العامة للخزينة العمومية ومديرية أملاك الدولة وغيرها تعاني من غياب التنسيق بينها بسبب عملها بصفة منفردة، وهذا ما يتطلب ربط هذه الإدارات باستخدام الرقمنة من أجل التنسيق فيما بينها.

1.2.5. المساهمة في التنسيق بين الإدارات:

فعند شراء أو بيع بعض العقارات يتم دفع إتاوات أو رسوم للضرائب، وفي كثير من الأحيان نجد عائق إثبات الملكية وبعد التوجه إلى مديرية أملاك الدولة يتوجه المعني إلى مديرية الضرائب بسبب غياب التنسيق الإلكتروني بين مختلف المديرات، لذا يجب وجود حلقة إلكترونية (رقمنة) ما بين مختلف القطاعات كقطاع الضرائب وقطاع أملاك الدولة وقطاع العدالة بسبب ما تعرفه المحكمة العقارية من إشكالات.

2.2.5. القضاء على التهرب الضريبي:

إن غياب إحصاء للوعاء الضريبي الصحيح يؤدي لوجود عدم الرغبة في دفع الضرائب بسبب البيروقراطية على مستوى هذه الضرائب وعدم وجود التصريح الإلزامي لرقم الأعمال أو الأرباح والثروة والممتلكات مما يساهم ذلك في التهرب الضريبي، لذا يجب اعتماد الرقمنة لتسهيل الإجراءات الإدارية حتى يقوم المكلف بالضريبة بالدفع دون التوجه إلى مصلحة الضرائب بصفة مباشرة، حيث يتم التحصيل الجبائي من حسابه البنكي أو البريدي وذلك بالتعاون مع وزارة البريد أو البنوك من خلال التعاملات الإلكترونية وبشفافية وبعيدة عن أي تلاعبات إدارية.

3.2.5. محاربة الغش الضريبي (تضخيم الفواتير):

إن رقمنة قطاع الجمارك سيساهم في القضاء على تضخيم الفواتير، وهذا ما سيضفي الشفافية والواقعية على التعاملات المتعلقة بتصريح المصنع أو المستورد عن طبيعة السلع المستوردة وكذا المبلغ الذي سيتم بيعها به. كما تعتبر الرقمنة ضرورية لغرس الثقة في المستثمرين والمتعاملين الإقتصاديين وخطوة مهمة لتحويل مناخ الاستثمار في الجزائر إلى مناخ مستقطب وغير منفرد وبعيد كل البعد عن التلاعبات الإدارية، لذا يجب توفير الأرضية اللازمة للإتجاه نحو رقمنة كل القطاعات الإقتصادية من خلال تكوين العمال المتواجدين في مختلف المديرات وسن القوانين للإلزامية رقمنة قطاع المالية عبر مراحل، بالإضافة إلى ضرورة وجود رقابة وصرامة في التنفيذ من أجل إطلاق فعال وناجع للرقمنة والخروج من التنظير إلى التنفيذ.

6. الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

1.6. نتائج الدراسة:

- الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني؛
- تساهم الرقمنة في حفظ البيانات وتخزينها بأكبر قدر ممكن؛
- تمنح فرصة عرض نفس السندات والمعلومات لدى العديد من الأشخاص وفي نفس الوقت؛

- تساهم الرقمنة في سرعة الإسترجاع للبيانات وسهولة استخدامها؛
- تساعد الرقمنة على سهولة توصيل المعلومات لجميع المستخدمين دون تكلفة؛
- رقمنة النظام الضريبي هو عملية تعميم تقنية الربط عن بعد بالإنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب إختصاصه، أي إنشاء مواقع إلكترونية ومنصات رقمية لتسهيل الخدمة للمقدمة من طرف هذه الإدارات وربطها بالمكلفين بالضرائب.
- بدأت المديرية العامة للضرائب في رقمنة النظام الضريبي على بعض المؤسسات الكبرى من خلال تبني نظام معلوماتي جبائي حديث: جبايتك " لتسهيل العمليات المتعلقة بالتصريح الجبائي والتحصيل الجبائي؛
- عدم تماشي رقمنة النظام الضريبي مع الرقابة الجبائية من خلال عدم تعميم نظام رقمنة النظام الضريبي على جميع الإدارات الضريبية وباقي القطاعات المالية كالجمارك وإدارة أملاك الدولة وغيرها، مما ساهم في عدم محاربة التهرب الضريبي والغش الضريبي كتضخيم الفواتير
- كما نجد أن نقص الوعي الضريبي أي نقص الثقافة الضريبية لدى المستهلكين يساهم في رفع نسب التهرب الضريبي.

2.6. توصيات الدراسة:

- تعميم الرقمنة على جميع المديريات والمراكز الضريبية على المستوى الوطني، بما في ذلك المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة؛
- تفعيل محور الرقابة الجبائية ضمن النظام المعلوماتي الجبائي برقمنة مختلف إجراءات الرقابة؛
- تعميم الرقمنة على جميع القطاعات المالية (الضرائب، الجمارك، أملاك الدولة وصناديق التأمين..) وقطاع العدالة من أجل المساهمة في تفعيل أداء الرقابة الجبائية من جهة وتبسيط عمليات تحصيل الضرائب وفك النزاعات بسهولة وبأقل تكلفة وفي أقل وقت.
- ضرورة التكوين الجيد للموظفين من أجل التأقلم مع التحول الرقمي.

7. قائمة المراجع:

- بلعزوز بن علي وشان أحمد. (جانفي، 2017). الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 17، الصفحات 67-74.
- بوزيدة حميد حميدوش علي. (ديسمبر، 2020). اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية. المجلة العالمية المستقبل الإقتصادي، المجلد 08، العدد 01، الصفحات 41-60.
- حمداوي أمينة. (2018). دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي (مذكرة ماستر). الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي.
- خير الدين شرواطي. (2022). دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة الأبحاث الإقتصادية، المجلد 17، العدد 01، الصفحات 389-408.
- ربيع نصيرة. (ديسمبر، 2021). حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، الصفحات 1031-1049.

- رديف مصطفى بن سعيد لخضر. (2022). حتمية التحول الرقمي في الجزائر وأفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية ، المجلد 06، العدد 01، الصفحات 332-342.
- عمر حوتيه رحاب فايز احمد سيد. (2020). المكتبات الجامعية الرقمية كأنموذج للتحويل نحو العمل في البيئة الرقمية. مجلة بيليو فيلليا لدراسات المكتبات والمعلومات العدد 05، الصفحات 14-32.
- منور أوسير. (2015). محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، ط 01، البويرة.
- نبيلة ساعد. (2015). الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي (مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة أكلي محند أوالحاج.
- نورالدين بطاط. (سبتمبر، 2021). الرقمنة وإسهاماتها في تحديث الإدارة الرياضية. مجلة علوم الأداء الرياضي ، المجلد 03، العدد 01، الصفحات 120-138.
- المديرية العامة للضرائب، نظام المعلومات الجبائي، الموقع: <https://www.mfdgi.gov.dz> تاريخ الاسترداد 2022/08/ 24
- المديرية العامة للضرائب، نظام المعلومات الجبائي (جبائتك)، الموقع: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/ldgisi2.pdf تاريخ الاسترداد 2022/08/ 24